قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (7) لسنة (2016م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 22 صفر 1438 هجرية، الموافق 2016/11/22 ميلادية،

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكويين المقدمتين من المقاول/البدائل للتجارة والمقاولات.

ضد

مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة بشأن المناقصة رقم (2016/2) (اشغال) الخاصة بإعادة ترميم وتأهيل عدد من المدارس بأمانة العاصمة ومنها مدرسة الشيماء ومدرسة القيروان.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2016/10/23م تقدم الشاكي بعريضتي شكوى إلى الهيئة ضد مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة صنعاء تضمنتا انه لم يتم ارساء المناقصة الخاصة بمشروع تأهيل وترميم كل من مدرسة الشيماء ومدرسة القيروان بالأمانة عليه، بالرغم من أن عطاءيه هما اقل العطاءات سعرا وتنطبق عليهما جميع الشروط القانونية.

وطلب من الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنصافه.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة الى الجهة المشكو بها برقم (301) الهيئة 2016/10/24م تضمنت التوجيه بايقاف اجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاه الهيئة باوليات المناقصة. وبناء عليه ردت الجهة بمذكرة رقم (201) وتاريخ 2016/10/31م مفادها أن الشاكي كان غير مستجيب لشروط المناقصة المذكورة كون سعر عطائه كان اقل من التكلفة التقديرية بنسبة 17٪.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

1- تم الاعلان عن المتناقصين الفائزين عبر لوحة الاعلانات في مكتب التربية بالمخالفة لما نص عليه القانون.

2- تم استبعاد الشاكي بسبب ان سعر عطائه اقل من التكلفة التقديرية بـ 17.73٪ ولم يتم طلب تحليل اسعار ، لانه تم وضع شرط في وثيقة المناقصة انه سيتم استبعاد كافة العطاءات التي تزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 10٪ أو تقل عنها بنسبة 15٪ .

3- تم ارساء المناقصة على اقل الاسعار المقيمة فنيا .

4- لوحظ ان احد اعضاء لجنة التحليل هو عضو في لجنة المناقصات وهذا مخالف لنص المادة رقم (66) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والتي تنص على انه (يحظر على اعضاء لجان المناقصات المختصة المشاركة ضمن اعمال لجان اعداد وثائق المناقصات او لجان التحليل والقييم او لجان الفحص والاستلام) .

5- لم تقدم الجهة كشفا باسماء من حضرمن المقاولين او من ينوب عنهم في جلسة فتح المظاريف بالمخالفة لنص المادة رقم (160) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي تنص انه (يتم اثبات حضور مقدمي العطاءات او وكلائهم من خلال التوقيع على النموذج والسجل المخصص لذلك) .

6- لم يتم اخطار المتناقصين بقرارات الارساء بالمخالفة لنص المادة رقم (192) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي تنص على انه (يتم اخطار كافة مقدمي العطاءات الاخرين باسم صاحب العطاء الفائز والمبلغ الذي تم الارساء عليه) .

7- رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وكون سعر عطاء الشاكي كان اقل من التكلفة التقديرية بنسبة 17.73٪ بالمخالفة للشرط الوارد في وثيقة المناقصة الذي ينص على انه سيتم استبعاد كافة العطاءات التي تزيد عن التكلفة التقديرية بنسبة 10٪ أو تقل عنها بنسبة 15٪، وكون المناقصة قد أرسيت على أقل العطاءات المقيمة سعرا والمستوفي لكافة الشروط الواردة في وثيقة المناقصة، واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- رفض الشكوى لصحة قرار الجهة بإستبعاد عطاء الشاكي.
- مخاطبة مكتب التربية بالامانة بالملاحظات واحالة المتسببين في ارتكاب المخالفات السالف ذكرها للمساءلة القانونية.

- تدريب كادر مكتب التربية بالأمانة على قانون المناقصات والمزايدات حتى يتم استيعاب كافة الاخطاء التي حدثت في هذه المناقصة وضمان عدم تكرارها في مناقصات قادمة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 22 صفر 1438 هجرية، الموافق 2016/11/22 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات